اسم المصدر : المجلة

التاريخ: 14-12-2008 رقم العدد: 1505 رقم الصفحة: 40 مسلسل: 42 رقم القصاصة: 2

أخطاء طبية..
تنجح العملية ويموت المريض

نجاحات الطب السعودي تغتالها أزمة الشهادات المزورة

■ النجاحات الطبية السعودية كثيرة، وقطاع الصحة حاضر في اهتمامات خادم الحرمين من خلال تأمينه بأحدث الأجهزة الطبية أو بالحث على التدريب. ومن أجل ذلك صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على طلب وزارة الصحة باستحداث برنامج بمسمى (برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للبعثات الصحية) والذي يتم بموجبه ابتعاث (1000) طبيب وفني في مجالات الطب والعلوم الصحية التطبيقية تشمل التمريض و الأشعة والمختبرات الطبية والتقنية الطبية والصيدلة والعلوم الصحية.

لكن بمثل ما تلقى النجاحات الطبية السعودية في مجال فصل التوائم السيايمية تغطية واسعة في وسائل الإعلام الأجنبية والعربية، وبمثل ما يتحقق النجاح في مستشفيات المملكة وبالأخص في مدينة الملك فهد ومستشفى الملك فيصل في مجال جراحة العمود الفقري وربطه وجراحة القلب وزراعة صمامات بواسطة القسطرة. فإن هناك فعلاً معاكساً، للأسف لا يوازي النجاح، وهذا الفعل مرتبط بأخلاقيات المهنة الطبية ولجوء كثيرين إلى تزوير شهاداتهم وبالتالي الوقوع في الأخطاء الطبية والجنوح بالمهنة من الجانب الإنساني إلى الجانب التجاري الذي يرقى إلى فعل القرصنة الطبية ■

السعودية حققت نجاحات مذهلة وعالمية في المجال الجراحي الطبي

الرياض: المجلة

■ الأخطاء الطبية واردة، والفشل في بعض العمليات هو احتمال لكن ماذا عن الخيانة والتزوير؟ إذ لم يكن اتهام رئيسة إدارة التمريض في برنامج مستشفى قوى الأمن في الرياض الدكتورة سناء غريب (مصرية الجنسية) لعدد من زملائها والعاملين معها في المستشفى بالوقوف وراء ظهور اسمها في قائمة وزارة العدل الأمريكية للحاصلين على شهادات مزورة، هو مجرد رد فعل، وعلى الرغم من أنها حاولت تفسير الأمر على أنه مؤامرة ضدها، إلا أن ذلك التفسير لا يجد الثقة به.

لكنه يكشف عن قضية التجاوزات والتكتلات الطبية واحتكار البعض لمهن القطاع الطبي، ووضع عصي في دواليب محاولات تدريب قدرات سعودية. إذ تشير المعلومات إلى أن المستشفى الذي تعمل به الدكتورة سناء غريب منذ 16 عاماً، لم يشكل أي لجنة أو يعد برامج تعنى بتدريب الكوادر التمريضية السعودية أو حديثي التخرج، حيث حوربت فكرة إنشاء لجنة لسعودة التمريض أو حتى تغيير الهيكلة الإدارية والفنية لإدارة التمريض. وتشير المصادر إلى أنه يتم توظيف السعوديين على مستويات ومراتب ورواتب أقل بكثير من غيرهم في المستشفيات الأخرى بحجة أنه ليست هنالك وظائف بينما الجميع يرى أن الأجانب يتم توظيفهم خلال أقل من شهر وفي أي قسم. والسؤال كيف تتم عملية التزوير وما حدودها وما أرقامها وما أثرها في قطاع التأمين، وما الحلول لها؟

تجاوزات المزورين.. أنواعها وأحجامها

قرابة ثلاثمائة طبيب وصيدلي ضبطتهم الهيئة السعودية للتخصصات الطبية بشهادات مزورة مؤخراً، إلى هنا قد يكون الخبر دالاً على أي مستوى أخلاقي يتعامل به مدعو الطب، لكنه خبر له نتائجه بالضرورة التي ليس أولها فقط جعل أولئك في القائمة السوداء لكي يحظر التعامل معهم، فالمسألة ذات سياق متصل، وغير منفصل مع سوابق أخرى كانت الهيئة قد أعلنت ضبطها ووصلت إلى نحو سبعمائة وثمان وخمسين شهادة مزورة لعدد من الممارسين الصحيين في مختلف التخصصات الصحية، والسؤال البسيط عن كيفية الكشف، تجيب عنه عملية التوثيق والتصنيف التي تتم لدى الهيئة السعودية للتخصصات الطبية.

والمزورون ضروب وأصناف ومتعددون في مهنهم الطبية، إذ بين الأمين العام للهيئة السعودية

دفعة من الأطباء السعوديين المتخرجين في مختلف التخصصات الطبية

اسم المصدر : المجلة

التاريخ: 2008-12-14 رقم العدد: 1505 رقم الصفحة: 40 مسلسل: 42 رقم القصاصة: 3

للتخصصات الطبية د. حسين بن محمد الفريحي، أن الشهادة المزورة تعود سبع وخمسون منها إلى أطباء: فيما كان منهم مئتان وثلاث وأربعون من الصيادلة، ومائة وثمان وثمانون شهادة في مجال التمريض، وشملت القائمة واحدا وسبعين عاملا في مجال البصريات وتسعا وثلاثين في المختبرات وسبعة عشر فني علاج طبيعي وثلاثا وستين فني أسنان وعشرين فني أشعة وأربعة عشر ممن يعملون في مجال التخدير وثلاثة عشر فني تعقيم وأحد عشر مساعدا في مجال العمليات وثمانية من الممارسين لعمليات تخطيط القلب وهناك تخصصات أخرى شملتها القائمة، في مجال القبالة ومختبرات الدم وغيرها.

المنع من الممارسة لمن يزور شهادة يمارس من خلالها مهنة إنسانية هو أقل مراحل العلاج: لظاهرة تفشت وزادت حتى بلغ عدد الممنوعين وفق قائمة الهيئة السعودية ما يقارب 11767ممارساً صحياً، وهنا تفرق المعلومات الرسمية السعودية بين نوعين من المنع: أحدهما قطعي لارجعة عنه، والذي يتعلق بعدم الالتزام بمعايير وأخلاقيات المهنة أو لأسباب مرضية أو لما تراه الهيئة يصب في المصلحة العامة، كوقوع عملية تزوير في الوثائق أو لعدم استكمال المؤهلات. فيما النوع الآخر هو منع غير قطعي والذي يتعلق بعدم اجتياز الممارس لعملية التقييم التي تعدها الهيئة. لكن هذا المنع يمكن رفعه في حال ثبت تلقي مقدم الطلب تدريبا يزيد من قدراته مما يؤهله للممارسة الطبية.

ومع أن هذه الضوابط قد تحد من الظاهرة إلا أن تنامي أعداد حالات المنع التي تأتي نتيجة لضبط متكرر في التزوير، قد تجعل الباب مفتوحا، وبالتالي تظل العملية برمتها خارجة على مظلة القانون، وقد تدخل في الأمر مسائل مختلفة مثل معاونة البعض من السعوديين المرخصين لغيرهم، فبحسب تصريحات الدكتور الفريحي أراد سعوديون ممارسون بشكل قانوني مساعدة فئات غير الفئات التي ينتسبون إليها مثل عامل في العلوم الطبية المساندة يريد أن يكون طبيبا أو ممرضا.

هنا يفرق المسؤولون بين ممارس بخلفية طبية أو مزور بخلفية طبية وبين مزور بلا خلفية طبية، وهم يعتبرون من يقدم على التزوير وكان قد درس مثلا دبلوم مهن طبية مساندة ليس دخيلا على المهنة بنسبة 100 في المئة بل يملك خلفية صحية، ومنهم من لم يوفق بإكمال الدراسة فلجأ للتزوير.

مع ذلك، تظل هذه المسألة غير قابلة للتساهل ولا فرق بين مزور ذي خلفية طبية ومزور بلا خلفية طبية، لذا تظل مثل هذه النظرة مثيرة للريبة والشك، ولا يجب التساهل في الأمر مهما كانت المبررات لأنه يتعلق بحياة أفراد.

والسؤال أين الحل، هل يكمن في التشدد، وضرورة أن يقف كل ذي تخصص عند حدود تخصصه، أم أنه يستدعي إعادة النظر في مخرجات كليات المهن الطبية، أم أنه يرتبط بضرورة تعديل المسميات كأن يمنح الصيدلي لقب طبيب مع استحقاقات اللقب الإدارية والمالية، لكن دون حق الممارسة؟ هذه الاقتراحات تبدو حاضرة فقي مواجهة الأمر طالب الفريحي ملاك المعاهد الصحية الخاصة برفع مستوى تلك المعاهد إلى كليات تمنح شهادة البكالوريوس في العلوم الصحية، مشيراً إلى ذلك بقوله:'بلغ عدد المعاهد الصحية الأهلية 75 معهداً للبنين و37 معهداً للبنات في جميع محافظات ومناطق المملكة ونأمل أن تخرج مهنيين متميزين بشكل لا يقل عن المستوى الجامعي' ■

المتفوقات السعوديات في مجال التمريض